"ميزان العدل" تلاحق الخارجين عن القانون والمطلوبين أمنيًا في حضرموت

تحركات مشبوهة وتخادم حوثي إخواني لإثارة الفوضى في الجنوب

"ميزان العدل" بحضرموت أنموذج يجب تعميمه في محافظات الجنوب لتعزيز إنفاذ القانون واستعادة هيبة الدولة

الأمناء / خاص:

بدأت تحركات إرهابية بنشاط متسارع لتنظيم القاعدة في محافظتي أبين وشبوة، حيث طالت يد الغدر الإرهابية شخصيات أمنية وعسكرية خدمةً لمشروع حلفائها الحوثيين واستهدافًا للمحافظات الجنوبية في أمنها واستقرارها وبسلاح قادم من مأرب.

بيانات التأييد لعملية "ميزان العدل" تتوالى، اصطفاف شعبي للعملية بأجهزة الأمن والنخبة الحضرمية، واستنكر المواطنون في المكلا الحملات الإعلامية ضد حضرموت، وأكدوا وقوفهم الكامل مع قرارات اللجنة الأمنية في المحافظة.

وبعث كلٌ من المكتب التنفيذي للسلطة المحلية والمكونات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، برقيات وبيانات مؤيدة لعملية "ميزان العدل" التي تنفذها الأجهزة الأمنية لملاحقة المطلوبين أمنيا والخارجين عن القانون، ووصفت العملية بأنها ناجعة وتصب في مصلحة المواطن.

تنعم مديريات ساحل حضرموت، منذ تحريرها، بأمن واستقرار جعلها محل إشادة إقليمية ودولية، وما عملية ميزان العدل إلا للحفاظ على هذه الإنجازات.

مطالب بالتعميم:

وقال المحلل السياسي نصر العيسائي: «عملية ميزان العدل في حضرموت لا بد أن تعمم في المحافظات الجنوبية لتعزيز إنفاذ القانون واستعادة هيبة الدولة، والحملة لابد أن تنطلق مسبقا في مدينة حضرموت والمحافظات المحررة، ليشعر الناس أن هناك سلطة إنفاذ للقانون، والحد من أخذ الحق بالأيدي. الحملة تأتي في إطار إنفاذ القانون ومحاولة فرض الدولة، ويجب أن تعمم في بقية المحافظات حتى يشعر المواطن بالأمان وإعادة الثقة في المحاكم والنيابات لأخذ الحق بدلا من أن تستمر الفوضى السابقة من مجاميع عسكرية أو اللجوء إلى القبيلة أو الوساطة».

وعي مجتمعي

مدير عام الأمن والشرطة في ساحل حضرموت، العميد مطيع المنهالي، قال: "إن الوعي المجتمعي والتأييد الشعبي لحملة ميزان العدل أسقط مؤامرات من يعادون حضرموت وأفشل تحريضهم ضد النخبة».

وتابع في حديثه لبرنامج «بتوقيت عدن» على قناة «الغد المشرق»: "هناك جهات كثيرة معادية لحضرموت، همها كيف تفشل الحالة الأمنية في مدن ساحل حضرموت، ولكن المواطنين على وعي كامل ومعرفة كاملة بقوات النخبة والأمن والتضحيات التي قدمتها، والحملة التي تشنها القوى المعادية وتحرض ضد قوات النخبة الحضرمية التي أثبتت جدارتها في ترسيخ الأمن والاستقرار منذ تحرير المكلا من الجماعات الإرهابية».

وأضاف المنهالي: "نقول كل من يسعى لتحريض المواطنين ضد أجهزتهم الأمنية والعسكرية: (لقد فشلتم في تحقيق أهدافكم، أبناء حضرموت لديهم من الوعي الكامل والجيد بأن نخبتهم وأمنهم هو الحامي لهم بعد الله، وستظل حضرموت نموذجًا للأمن والاستقرار والتنمية، والمواطن رجل الأمن الأول وعلى وعي كامل بما تقوم به الأجهزة الأمنية والعسكرية)".

تواطؤ التنظيمات

المتحدث الرسمي باسم القوات الجنوبية، المقدم محمد النقيب، قال: "إن دعم مأرب الحوثية والإخوانية للإرهاب بالمال والأفراد والسلاح قد يتجاوز بالرخاوة الدولية حدود الجنوب إلى ما هو أبعد".

وتابع: «عندما تأتي الاعترافات من قبل قيادات ميدانية لتنظيم القاعدة كانت تنفذ أو تشرف أو تدير عمليات إرهابية داخل شبوة ضد قوات دفاع شبوة وضد مصالح شبوة ومقدراتها الاقتصادية ومنشآت بلحاف، ومعنى ذلك أن الدعم يأتي بالسلاح وبالمال وبالأفراد وأنه دعم متكامل بأن المنطقتين التي تقعان تحت سيطرة المليشيات الحوثية (يمن مأرب ويمن صنعاء) مصدر للتمويل».

وكشف عن أن «نتائج التمويل لن تكون وخيمة على الجنوب ولا على شبوة ولكن قد يتعدى ذلك إلى المنطقة والعالم، ونعلم أن تنظيم القاعدة قبل أن ينفذ أسوأ عملية إرهابية في العالم في 11سبتمبر في ضرب برجي التجارة العالمي كان يتعامل معه المجتمع الدولي بهذه الرخاوة بالاستخدام السياسي وبنفس الحالة التي يعيشها تنظيم القاعدة التي يتم تصديره للجنوب، وهناك أطراف وبنفس الحالة التي يعيشها تنظيم القاعدة التي يتم تصديره للجنوب، هناك أطراف يمنية تدعمه وهذا الدعم سيطال المنطقة والعالم".

ونوه إلى أن "الصمت يفهم من قبل المجتمع الدولي بأنه التواطؤ، يعني بأن المعركة ستكون لصالح تنظيم القاعدة في تنفيذ عملياته إذا كان منفذي الاستهداف لبرجي التجارة بصواريخ، اليوم لدى تنظيم القاعدة طيران مسير ليس بحاجة إلى تخطيط على مستوى فلديه طيرانًا مسيًرا من مأرب المسيطر عليها».

المحكمة العسكرية تسدل الستار عن قضية مقتل عبدالملك السنباني..

منظومة قضائية جنوبية عادلة لا تخضع للابتزاز

الأمناء / المشهد العربي :

لم تكن جلسة النطق بالحكم في قضية قتل المجني عليه عبدالملك السنباني من قبل جنود النقطة العسكرية التابعة للواء التاسع صاعقة، مجرد خطوة مهمة في مسار هذه القضية، بقدر ما مثلت ردًا صافعًا على قوى الإرهاب والاحتلال المعادية.

عقدت المحكمة العسكرية التابعة للمنطقة العسكرية الرابعة، يوم الأربعاء، جلسة النطق في القضية، بخصوص الجريمة التي ارتكبت بمنطقة طور الباحة.

ووجهت النيابة العسكرية، تهمة القتل الخطأ لكل من: حسين أحمد زهير، ويونس سيف محمد علي، وعيسى فضل سلام، وبشار محمد سويد، ومحمد طه عبدان شقير.

وأصدرت المحكمة حكمها الذي قضى ببراءة المتهمين الأول والثالث والرابع والخامس من جريمة القتل الخطأ المنسوبة إليهم في قرار الاتهام.

كما قضت بإدانة المتهم يونس سيف محمد علي بواقعة القتل الخطأ للمجني عليه عبدالملك أنور أحمد السنباني، المنسوبة إليه بموجب قرار الاتهام المرفوع من النيابة العسكرية للمنطقة الرابعة.

وقررت المحكمة إلزام المدان وعائلته بدفع دية القتل الخطأ لورثة المجني عليه بمبلغ وقدره مليون و600 ألف ريال، وإلزام قيادة اللواء التاسع صاعقة بتسليم الأمتعة والأغراض الخاصة بالمجني عليه إلى النيابة العسكرية لتسليمها إلى أولياء الدم عند الطلب.

وتقرّر كذلك تعزير المدان بالحبس لمدة سنة مع وقف النفاذ، وتحميل قيادة اللواء التاسع صاعقة مبلغًا وقدره 500 ألف ريال تدفع لصالح المحامي المنصب محمد سعيد البان.

اكتمال القضية ووصولها إلى هذه الدرجة يمثل ترسيخًا لمنظومة العدالة في الجنوب، وهو جزء رئيس من منظومة الاستقرار على الأرض.

لكن الأمر لا يتوقف عند هذه الدلالة، بل يمثل ردا مباشرا وواضحا على قوى الاحتلال اليمنية وتحديدا المليشيات الإخوانية الإرهابية التي روجت عبر أبواقها الإعلامية بأن هذه القضية سيتم تسييسها.

وشنّت الأبواق اليمنية المعادية حملات مشبوهة ومكثفة للترويج بأن هذه القضية لن تعرف طريقها إلى العدالة باعتبار أن المتورط بها من منتسبي القوات المسلحة الجنوبية.

إلا أنّ اكتمال القضية وصولا إلى صدور الحكم فيها يؤكد نزاهة المنظومة القضائية في الجنوب، وهي منظومة تقوم على العدالة بما في ذلك القضاء العسكري الجنوبي.

وأثبتت هذه المحاكمة التي خصت أحد منتسبي القوات الجنوبية، أنه لا يوجد أحد فوق القانون، وأن العدالة هي الغالبة في نهاية المطاف.

سير منظومة العدالة قوّض مخططا أعدته الأبواق الإخوانية التي سعت لابتزاز الجنوب ومحاولة تشويهه، كما دأبت على مدار الفترات الماضية، كجزء من الحرب النفسية ضد الجنوب.